

السياسة العامة البيئية من منظور الحوكمة: دراسة مفاهيمية تأصيلية.

Environmental Public Policy From the perspective of governance: A Rooted Conceptual Study.

عبد الله بونكانو

مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة "DLSC" جامعة محمد خيضر – بسكرة،

abdallah.boukanou@univ-biskra.dz.

تاريخ الاستلام: 2021/10/20 تاريخ القبول: 2024/06/27 تاريخ النشر: 2024/12/19

ملخص:

يعد ترشيد السياسة العامة البيئية أحد التحديات التي تواجه الحكومات المعاصرة، مما يستدعي تبني استراتيجية شاملة وفعالة، إذ تشكل الحوكمة ومبادئها إطارا نظريا وعمليا لتحقيق ذلك. تهدف هذه الدراسة الى اقتراح مقارنة نظرية وإجرائية لمفهوم حوكمة السياسة العامة البيئية، من خلال تحليل المفاهيم المرتبطة به، واستنتاج قواعد إجرائية تجعله قابلا للتطبيق في إطار تفعيل السياسات العامة البيئية. وتم التوصل الى أن هذا المفهوم ينطوي على تحديد معايير فاعلية القرار البيئي، وإصلاح الإدارة البيئية، بما يستجيب لمواجهة المشكلات البيئية، وهو إطار لتوجيه الجهود والتنسيق بين كل القطاعات المختلفة.

كلمات مفتاحية: سياسة بيئية، حوكمة، مشاركة، قرار بيئي، تنمية.

Abstract:

The rationalization of environmental public policy a challenge facing contemporary governments, which calls adopting an effective strategy, as governance and its principles constitute a theoretical and practical framework to achieve this. This study proposes a theoretical approach to the concept of environmental public policy governance, by analyzing its concepts and deducing rules that make it applicable. It was concluded that this concept involves defining criteria for the effectiveness of environmental decision, and environmental management reform, so that it responds to facing environmental problems, and is a framework for directing efforts and coordination between all the sectors.

Keywords: environmental policy; governance; participation; environmental decision; development.

المؤلف المرسل: عبد الله بونكانو، الإيميل: abdallah.boukanou@univ-biskra.dz.

مقدمة:

تواجه مختلف دول العالم مشاكل بيئية عديدة، ارتبطت بالتلوث البيئي المتعدد الأشكال، واستنزاف الموارد والثروات البيئية، وتزداد حدة هذه المشاكل باعتبار أن البيئة تشكل المصدر الأساسي لكل الموارد اللازمة لتحقيق التنمية، ومن جهة أخرى هي المستقبل الأول للنفايات الملوثة، والخاسر الأكبر لمقوماتها وقدرة على تحديد عناصرها.

وهذا ما دفع بالعديد من الدول نحو التفكير في وضع استراتيجيات وسياسات كفيلة بوضع الحلول المناسبة لهذه المشاكل التي أضحت تهدد البيئة والتنمية على حد سواء، وضمانا لاستمرار هذه التنمية، والاستغلال العقلاني للعناصر البيئية من جهة، وحفاظا على رفاهية وصحة الإنسان من جهة أخرى. تمثلت هذه الاستراتيجيات في السياسة العامة البيئية، والتي تعبر في مجملها عن تدخل الدولة ومؤسساتها مجال تسيير البيئة والحفاظ عليها في ظل السعي لتحقيق التنمية.

ويشكل موضوع الحوكمة أهم المواضيع الراهنة التي أصبحت تهم مجال السياسات العامة البيئية وتوجهاتها نحو إشراك فواعل المجتمع في صياغة وتنفيذ القرارات الموجهة لوضع الحلول المناسبة للمشكلات البيئية، حيث تزداد أهمية هذا التوجه بالنظر إلى التغيرات على المستوى النظري والعملي التي تزامنت مع ظهور العولمة بكل تداعياتها، والدعوة إلى تطبيق الحوكمة بكل متطلباتها وفرض فلسفتها وأساليبها على كل مستويات العمل الحكومي إن على مستوى صياغة القرار أو على مستوى تنفيذه.

تتجسد إشكالية هذه الدراسة في إطار سعي الحوكمة إلى وضع مبادئ تنعكس على نجاعة القرار البيئي وجعله أكثر استجابة لمعالجة المشاكل البيئية، مما يوحي على المستوى النظري بتبلور مفهوم جديد تظهر من خلاله العلاقة بين الحوكمة كآلية لترشيد القرار البيئي والسياسة العامة البيئية كمجال لتدخل الدولة من أجل حماية البيئة. لذلك تحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال المحوري التالي:

ما هو الإطار المعرفي والاجرائي لبناء مفهوم حوكمة السياسة العامة البيئية؟

وتتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

. ما هي العناصر النظرية المرتبطة بمفهوم الحوكمة والسياسة العامة البيئية؟

. ما هي مبادئ الحوكمة التي يمكن الاعتماد عليها في ترشيد السياسة العامة البيئية؟

. كيف تساهم الحوكمة في ترشيد السياسة العامة البيئية وبناء نموذج اجرائي لمفهوم حوكمة السياسة العامة البيئية؟

فرضيات البحث: تسعى هذا البحث الى الإجابة عن السؤال الرئيس والاسئلة الفرعية من خلال الفرضيات التالية:

. السياسة العامة البيئية إطار نظري وعملي تحدده جملة من الخصائص ويحقق مجموعة من الأهداف المرتبطة بحماية البيئة وصحة وحياة الانسان.

. تتضمن الحوكمة مبادئ تمكن من مشاركة جميع الفواعل في عملية صنع القرار البيئي وتساهم في ترشيد السياسة العامة البيئية.

. تشكل العلاقة بين الحوكمة والسياسة العامة البيئية أساس بناء مفهوم حوكمة السياسة العامة البيئية.

أهداف البحث: يهدف البحث الى:

. تقديم دراسة نظرية ومفاهيمية حول السياسة العامة البيئية، وضبط خصائصها وأهدافها.

. بناء مقارنة نظرية حول مفهوم الحوكمة، والوقوف على مبادئها وأهميتها في ترشيد السياسة العامة البيئية.

. التأصيل المعرفي والاجرائي لمفهوم حوكمة السياسة العامة البيئية، بما يجعله قابلا للدراسة والتطبيق.

. تقديم توصيات نظرية وعملية سواء للباحثين أو للمهتمين بحقل السياسات العامة البيئية، من خلال ما يتضمنه مفهوم حوكمة السياسات العامة البيئية.

منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يمكن من الوصول الى المضامين النظرية والمعرفية لمفاهيم الدراسة، و العلاقة بينها، من خلال تحليل دلالاتها ومبرراتها. لذلك اتاح هذا المنهج امكانية القيام بالمسوحات المكتبية، للوصول الى بعض الدراسات التي تناولت موضوع الحوكمة او مفهوم السياسة العامة البيئية. سواء ما تضمنته الكتب أو المجالات العلمية المتاحة.

أولا: السياسة العامة البيئية: مدخل مفاهيمي

1. تعريف السياسة العامة البيئية

السياسة العامة البيئية مفهوم مركب من مفهومين مختلفين، وللوقوف على ما يتضمنه هذا المفهوم تجدر الإشارة إلى تعريف البيئة، وصولا إلى تعريف السياسة البيئية من خلال تعريف السياسة العامة.

1.1 تعريف البيئة: إن ارتباط البيئة بمختلف اتجاهات المعرفة والأنشطة الإنسانية، والاستخدام

المكثف لهذا المصطلح، جعلها محط اجتهادات ومحاولات عديدة من أجل وضع تعريف شامل ومحدد لها،

ويتفق أغلب الباحثين أن البيئة هي الوسط أو المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وباقي الكائنات الحية والكائنات غير الحية، وتمثل بذلك مختلف الظروف الطبيعية وغير الطبيعية التي تمثل ميدان تفاعل الانسان مع الكائنات الأخرى ومصدر بقاءه، وتشكل بذلك من: عناصر طبيعية حية وغير حية، تتمثل في الماء والهواء والأرض، الموارد الطبيعية، المعادن ... إلخ، والتي لا دخل للإنسان فيها، وتعرف بالبيئة الطبيعية، وعناصر صناعية تشكلت نتيجة تفاعل الإنسان مع بيئته الطبيعية، سواء بهدف السيطرة عليها، أو التأثير فيها أو تنظيم علاقته بها، وتسمى بالبيئة الصناعية، وتشمل المباني، التراث والآثار (كافي، 2013، صفحة 12) و (مخلف، 2007، صفحة 30) و (عبد السلام، 2011، الصفحات 15-17).

إن البيئة بهذا المفهوم، وما توفره للإنسان من موارد ومصادر مهمة لحياته ورفاهيته، تحولت إلى هدف يجب الاهتمام به، والحفاظ على مقوماته، من خلال إيجاد حلول عملية على مستوى القوانين والتشريعات، في صورة سياسات عامة تتبناها الحكومات.

2.1 تعريف السياسة العامة البيئية كجزء من السياسة العامة للدولة:

تعتبر السياسة العامة البيئية جزء من السياسة العامة للدولة (الدهي و بن الدين، 2020، صفحة 153)، وهي تعبر عن جملة القرارات والإجراءات التي تقوم بها السلطات الرسمية في مجال البيئة. وانطلاقاً من اعتبار السياسة العامة أداة لتدخل الدولة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية... إلخ، من خلال البرامج والخطط التي تقرها الحكومة، وتعتبر من خلالها عن استجابتها لتطلعات وطموحات المواطنين. (أندرسون، 1999، صفحة 15) كما تضع الحلول للمشكلات العامة الماثلة أو المتوقعة، مع تحديد الأولويات وتخصيص الموارد والإمكانات الواجبة للتنفيذ. (الطيب، 2000، صفحة 31)

تُعرف السياسة البيئية بأنها "جزء من السياسة العامة للدولة وضرورة مستقبل أفضل للإنسان، مهمتها معالجة الأضرار البيئية المتواجدة أصلاً، والمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، كما تسعى إلى إيجاد الإجراءات الضرورية والفعالة لحماية صحة الإنسان وحياته من كافة أشكال التلوث. (البرش، 2016/2017، صفحة 74)

يضيف هذا التعريف البعد التنبؤي على السياسة العامة البيئية، خاصة في ظل التزايد المضطرد للمشاكل البيئية، فالحاجة إلى تدابير استباقية تبدو ضرورة حماية للبيئة ولصحة وحياة الإنسان ومستقبله،

إلا أن هذا التعريف لم يتناول الإجراءات المرتبطة بأسلوب تنفيذ السياسة العامة البيئية، سواء من حيث طبيعة هذه الإجراءات، أو الجهات المسؤولة عن تنفيذها، إضافة إلى آليات تقييم النتائج. وهناك من يعرفها بأنها "تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الاستراتيجية البيئية مع تحديد مهام المؤسسات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة عن نتائج هذه الاستراتيجية، وذلك تحت مظلة الأطر التشريعية الملزمة لكل من الجهات، وهي في النهاية توضح أسلوب تقييم هذه النتائج وفقاً للأهداف المحددة مسبقاً مع وضع آليات التصحيح والتنمية" (الدهبي و بن الدين، 2020، صفحة 153)

بالنظر إلى الجوانب المهمة في التعريفين السابقين، يمكن أن نقترح تعريفاً إجرائياً للسياسة العامة البيئية، محاولة للوصول إلى أهم عناصر هذا المفهوم وتحديد خصائصه، السياسة العامة البيئية: هي كل الإجراءات التي تضعها الأجهزة الرسمية للدولة، هدفها ضبط العلاقة التفاعلية للإنسان مع البيئة، بما يحقق حماية البيئة حاضراً ومستقبلاً، وصحة الإنسان وحياته ومستقبل الأجيال القادمة، ويتجسد ذلك من خلال التشريعات والقواعد القانونية التي تضعها هذه الأجهزة وتحدد من خلالها أسلوب التنفيذ وكافة الجهات المسؤولة عن ذلك و آليات تقييم النتائج.

2. خصائص السياسة العامة البيئية:

تشمل السياسة العامة البيئية مجموعة من الاستراتيجيات والأليات التي تمكنها من تحقيق الأهداف المناطة بها، مما يجعلها تتصف بالخصائص التالية:

✓ الواقعية: أي أنها تتعامل مع المشكلات البيئية وترسم القواعد المنظمة لها بشكل ينبع من واقع هذه المشكلات.

فهي تقدم الحلول للمشكلات التي تواجه البيئة، وتبين سبل معالجتها ضمن استراتيجية مبنية على تشخيص الواقع وتخصيص الوسائل وتحديد مسؤوليات كل الأطراف المعنية، وتعالج بذلك المشكلات الراهنة والمستقبلية.

✓ التكامل بين القطاعات المعنية بالبيئة: من خلال التوافق والترابط بين مختلف السياسات البيئية في كل المجالات الصناعية، الزراعية، السياسية ... الخ وعلى كافة المستويات المحلية والوطنية والدولية. (بوزريع، 2017، الصفحات 97-98)

ويحقق ذلك تكامل السياسة البيئية، ويقصد به التكامل بين سياسات القطاعات المعنية بالحفاظ على البيئة، وعلى مستوى تنفيذ السياسة العامة البيئية الذي لم يعد محصورا في السلطات البيئية، فغالبا ما تكمن أسباب وحلول العديد من المشكلات البيئية في استراتيجيات قطاعات أخرى. (SHKARUBA & all, 2018, p. 10)

✓ تعديل السلوك البيئي: بالاعتماد على أدوات مرنة مثل نشر الوعي البيئي عبر وسائل متعددة، من أجل تحقيق الاقتناع بأهمية البيئة والحفاظ عليها بين الأفراد والجماعات.

✓ اعتماد تنظيمات فعالة: تتمثل في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والتي تقوم بتنفيذ السياسات العامة البيئية، مع ضرورة تنمية مواردها البشرية حتى تكون لها القدرة على التنفيذ الحقيقي. (حمدي، 2003، الصفحات 95-96)

3. أهداف السياسة العامة البيئية:

تعمل السياسة البيئية المتكاملة على تحقيق الأهداف التالية:

- موازنة الفوائد مع الأضرار: بمعنى موازنة الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي مع الأضرار الناجمة عن التلوث، أو ما يعرف في القاموس الاقتصادي بمساواة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للتلوث البيئي.
- الحد من التلوث واستنزاف الموارد البيئية: من خلال ضبط الأنشطة التي تؤدي إلى استنزاف موارد البيئة، أو تنظيمها بما يحقق التوازن بين نتائجها وحفاظها على البيئة.
- الحفاظ على عناصر البيئة غير القابلة للتجديد: بمراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة، وتقييم الآثار البيئية لمختلف المشاريع الاقتصادية. (بابكر، 2004، الصفحات 06-07)

- حماية صحة الإنسان: من كافة أشكال التلوث، وتجنب المشاكل البيئية وتقليل أخطارها قدر الإمكان. فالسياسة العامة البيئية تسعى الى تحقيق رفاهية الإنسان مع الحد من التلوث وتأثيراته. (KHELLADI, 2011/2012, p. 70)

- تحقيق التنمية المستدامة: من خلال الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية في قرارات التنمية. (Strange & Bayley, 2008, p. 143)
- حماية الموارد والتراث الحضاري كقيم حضارية وثقافية واقتصادية للفرد والمجتمع. (ابير، 2010/2009، صفحة 32)

مما سبق يمكن القول أن السياسة العامة البيئية تمثل أداة فعالة تمكن من إيجاد الحلول الواقعية للمشاكل البيئية الراهنة والمستقبلية، بالنظر الى خصائصها التي تجعل منها سياسة متكاملة، وأهدافها المرتبطة بحماية العناصر البيئية والحفاظ على صحة الانسان، مما يؤكد على أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا : الحوكمة ظهور وتطور المفهوم، التعريف، والأبعاد.

تباينت التسميات المقاربة لمفهوم الحوكمة، خاصة تلك التي اعتمدت في تعاملها وتبنيها لمصطلح (Governance) ودلالاته، وإشكاليته من حيث ترجمته كمصطلح، أو من حيث تفعيله كآليات عمل، فأطلقت عليه تسميات عديدة مثل: أسلوب الحكم الجيد، الحكامة، الحكمانية، الحكم الرشيد،... إلخ (الفهداوي و شريف، 2008، صفحة 06). فاعتمد ثلة من المفكرين العرب على فكرة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي تبني ترجمة الحوكمة كمرادف للحكم الرشيد، انطلاقا من ضرورات تبني آليات الحكم الجديدة التي تهدف إلى تقليص دور الدولة. (أبرادشة، 2014، صفحة 22).

1. نشأة وتطور مفهوم الحوكمة . عرض الأسباب واستخلاص النتائج:

ظهر مفهوم الحوكمة نتيجة تغيرات عملية؛ سياسية واقتصادية عرفها العالم نهاية القرن العشرين؛ فعلى المستوى السياسي: ظهرت الحوكمة كأداة لمعالجة مشاكل المجتمع المعقدة، والحاجة الى فواعل جديدة مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص، وارتبطت بالتحول على مستوى الدور التقليدي للدولة ومركزيتها في اتخاذ القرارات، وتراجع النظرة التقليدية باعتبارها فاعلاً وحيداً في صنع وتنفيذ السياسات العامة. (ناجي، 2008، صفحة 108) ومن هذه التغيرات:

- . ظهور العولمة وما تضمنته من عولمة للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعولمة للآليات الاقتصادية.
- . تسارع وتيرة التطورات التكنولوجية التي ساهمت في انتشار المعلومات على المستوى العالمي وتحقيق عالمية الأسواق.

. زيادة حجم المجتمعات وما نتج عنه من عجز الحكومات عن تلبية حاجات السكان. (بن عبد العزيز، 2013/2014، الصفحات 20-21)

وارتبطت التغيرات الاقتصادية خاصة في الدول النامية باتساع مجالات تدخل الدولة ومسؤولياتها وزيادة الانفاق على السياسات العامة مما أدى إلى فشل الحكومة وعدم قدرتها على الاستجابة للمطالب الاجتماعية المتزايدة باستمرار. (Lacroix & St Amoud, 2012, p. 21) بالإضافة إلى ذلك انتشار ظاهرة الفساد السياسي والإداري (رايس و بن عيسى، 2013، صفحة 07)، والتي أدت الانخفاض في معدلات الدخل العام في الدول النامية رغم المساعدات التي تلقتها، مما دفع البنك الدولي إلى اقتراح مقاييس جديدة للإدارة العمومية، والقيام بالإصلاحات المؤسسية الكفيلة بتحقيق نجاح هذه المساعدات. (بن عبد العزيز، 2013/2014، صفحة 23)

وعلى المستوى النظري والعلمي ساعدت عدة عوامل على تطور مفهوم الحوكمة، والتي طرحت كمدخل ومحدد لتحقيق التنمية، وأبرز هذه العوامل:

. انتشار أفكار الليبرالية الجديدة في المجال الاقتصادي، والتي تقوم على الحرية الفردية وإعطاء دور أكبر لقوى السوق و إشراك القطاع الخاص في التنمية، و إعادة تعريف دور الدولة. (بن عبد العزيز، 2012، صفحة 323).

. ظهور مفهوم جديد للتنمية، انتقل من التركيز على النمو الاقتصادي إلى الاهتمام بالتنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة، ثم التنمية الإنسانية. (سايع، 2012/2013، الصفحات 151-152)

. التطور على مستوى مفاهيم الإدارة العامة، حيث تم إحلال منظومة جديدة تدعو إلى ضرورة تقليص التنظيم البيروقراطي واستبداله بتنظيم أكثر مرونة وتجاوبا مع متطلبات السوق. (الشعراوي و آخرون، 2001، الصفحات 06-07) تعتمد في تسييرها على مفهوم التسيير العمومي الجديد **New Public Management** " والذي يعمل على تقليص البيروقراطية مقابل الاعتماد على القطاع الخاص، و تمكين العاملين، واستخدام تكنولوجيا المعلومات (طارق، 2011/2012، صفحة 110)

استنتاجا مما سبق يمكن القول أن الحوكمة هي أداة للإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي وتحسين إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية نحو تحقيق الكفاءة والفعالية من خلال:

. إعادة تعريف دور الدولة في صنع السياسات العامة، وإحلال دور فواعل أخرى المجتمع المدني والقطاع الخاص والتعامل معها كشريك.

. تفعيل سبل وآليات مكافحة الفساد مثل الشفافية والمساءلة والرقابة.

. إشراك القطاع الخاص في التنمية.

. الاتجاه نحو المفاهيم الجديدة للتنمية التي تبنى على تحقيق الموازنة بين أفكار الليبرالية الجديدة (الحرية الفردية، قوى السوق، الخصوصية) وتحقيق التنمية البشرية المستدامة التي تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي لغالبية السكان وتشمل كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

. تحديث الإدارة العامة وفق مفهوم التسيير العمومي الجديد لرفع كفاءتها والقضاء على البيروقراطية ومواجهة التحديات الجديدة للتنمية.

2. تعريف الحوكمة:

تعددت تعريفات الحوكمة، مما يثير الجدل حول طبيعة ومحتوى هذا المفهوم، فالتعريف تقابله العديد من الإشكاليات كغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية، والمتثلة في صعوبة تقديم تعريف بسيط وشامل لجميع عناصر الموضوع، وقابل للتعميم. (الشعراوي، 1999، صفحة 110)

ولتقصي أهم التعريفات التي قدمت لهذا المفهوم يمكن الاستعانة بالتصنيف الذي وضعه "مارتن دورنبوس **Martin Doornbos**"، حيث صنفها إلى تعريفات مؤسسية وضعها خبراء المؤسسات الدولية، والتي اعتبرت تعريفات موجهة للسياسة "**Policy-Oriented**" (*)، وتعريفات أكاديمية تمثلت في اجتهادات الباحثين والدارسين في مجال السياسات التنموية والسياسات العامة وغيرها من المجالات التي انتقل إليها هذا المفهوم. (توفيق، 2005، صفحة 27) و تمحورت هذه الاجتهادات حول بعدين أساسيين يركز الأول على المفاهيم التي تمثل معيارا للحوكمة كالشفافية والمساءلة وغيرها، أما البعد الثاني فيركز على دور الدولة في تحقيق التنمية ووضع السياسات العامة، إذ ينصب على إعادة تعيين دور الدولة وتعدد الفاعلين والعلاقة بينهما. (فوزي، 2005، صفحة 05) فيتحدد وفقا لهذين البعدين موضوع الحوكمة باعتبارها أداة معيارية لتمييز الحكم ومجالاً لتعدد الفاعلين في صنع السياسة العامة.

ويمكن إيجاز أهم محاولات المؤسسات الدولية لتعريف الحوكمة على النحو التالي:

- قدم البنك الدولي أول تعريف للحوكمة كآلية لتحقيق التنمية، وهذا على إثر دراسة حول الأزمة الاقتصادية في إفريقيا سنة 1989، حيث يرى بأن "الحوكمة هي ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة". (Tournier, 2007, p. 70) وفي عام 1992 قدم خبراء البنك الدولي تعريفا أكثر دقة من

خلال الدراسة التي أجراها البنك عن أسلوب الحكم والتنمية عفرها بأنها "أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة لتحقيق التنمية". فاستخدم البنك الدولي كلمة القوة التي تشمل السلطة والنفوذ معا، وتعتبر أيضا عن الأساليب الرسمية وغير الرسمية في الإدارة والحكم، مما يعني وجود أدوار فاعلين رسميين وغير رسميين. (الشعراوي، 1999، صفحة 110)

• أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فيربط الحوكمة بمفهوم التنمية البشرية المستدامة، ففي ظل معايير التنمية البشرية المستدامة تمثل الحوكمة إطار عمل للإدارة العامة يقوم على سيادة القانون، نظام عادل وفعال ومشاركة شعبية واسعة، ويتطلب ذلك إنشاء آليات للحفاظ على النظام وتمكين المواطنين. (Johnson, 1997, p. 11) ويعرف الحوكمة بأنها " ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في تسيير شؤون المجتمع على كافة المستويات، وتشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يقوم من خلالها الأفراد والجماعات بالتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم، وتقوم على المشاركة والمساءلة والشفافية ودعم سيادة القانون والاستخدام الأمثل للموارد". (Blunt, 1997, p. 09)

يعكس هذا التعريف الدور الذي تلعبه الحوكمة في توفير الآليات التي تمكن كل الفواعل من المشاركة في صنع وتنفيذ السياسات العامة من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ووفق معايير الشفافية والمساءلة، فهي بذلك أداة للتعبير عن المصالح المختلفة بما يسمح بتحديد الأولويات وتحقيق التفاهم بين كل الأفراد. وتبعاً للاستخدام الواسع لمفهوم الحوكمة من قبل المؤسسات الدولية، ومحاولة للإلمام بأهم الجوانب المتعلقة به، خاصة الجوانب السياسية، برز الكثير من الباحثين والأكاديميين الذي تناولوا هذا المفهوم.

يميز "جون بيير Jon Pierre" بين معنيين لمفهوم الحوكمة، يشير الأول إلى مظهر من مظاهر التجريبية لتكييف الدولة مع البيئة الخارجية، والمعنى الثاني يدل على التمثيل المفاهيمي أو النظري لتنسيق النظم الاجتماعية. (Pierre, 2000, p. 03) ويمكن اعتبار من المنظور الأول أن الحوكمة هي عملية إشراك الدولة لكل الجهات الفاعلة (الرسمية وغير الرسمية، العامة والخاصة)، بينما المنظور الثاني يركز على محور المجتمع كنقطة انطلاق مع التركيز على أشكال مختلفة من التنسيق والتفاعل التي تتجلى في أنواع مختلفة من الشبكات. (Kohler-Koch & Rittberger, 2006, p. 28)

ومن أبرز التعريفات التي تركز على مفهوم الحوكمة من منظور إشراك كل الفواعل والتفاعل بينها في صنع السياسات العامة نجد:

• تعريف "هيرمت إلسن هانس **Hermet Elsenhans**" الذي عرف الحوكمة بأنها "فن إدارة

التفاعلات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني" (Elsenhans, 2001, p. 28)

يبدو جلياً أن هذا التعريف يتقاطع مع وجهة نظر المؤسسات الدولية في تعريفها للحوكمة، إلا أنه يتميز بالإشارة إلى أن الحوكمة آلية لإدارة التفاعلات بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية، وهو ما يلزم الحكومة باتخاذ كافة التدابير لفعالية هذه التفاعلات، وتشير طبيعة هذه التفاعلات إلى المستوى المتقارب للأدوار بين مختلف الفواعل في توزيع السلطة وتحديد الأدوار.

• وفي نفس الاتجاه يربط "هايدن **Haydan**" هذا التفاعل بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية بتوفر القواعد الأساسية التي تنظم المجال السياسي وتحدد العلاقة بين الدولة والمجتمع، فالحوكمة تحل محل الفصل التعسفي بين الدولة والمجتمع، لأنها تهدف إلى وضع وإدارة قواعد يعمل في إطارها الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتترجم هذه القواعد إلى دساتير وقوانين وتنظيمات إدارية. (فلاح، 2011/2010، صفحة 51) فيؤكد على الإطار القانوني للتفاعل والتنسيق بين مختلف الفواعل، فتنتقل من خلاله الحكومة من المهيمن على صنع وتنفيذ السياسات إلى المشارك مع باقي الفاعلين.

استنتاجاً من التعريفات السابقة يمكن الوصول إلى تعريف إجرائي للحوكمة، نحدد من خلاله أهم عناصر هذا المفهوم؛ "الحوكمة هي أسلوب لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية تشارك فيه عدة فواعل تتفاعل فيما بينها (الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص)، في سياق جملة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة والتنظيمات، وتتوزع من خلاله السلطة وتتحدد الأدوار في إطار قانوني، هدفها توحيد الرؤى وتحقيق تكامل مسؤوليات كل الفواعل في صنع وتنفيذ السياسات العامة. ولا يمكن ذلك إلا بوجود حكومة توفر الإطار القانوني للمشاركة في صنع وتنفيذ القرار وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة، وتعمل على تنسيق وتوحيد كل الجهود، بالإضافة إلى وجود جهاز إداري لتنفيذ السياسات العامة (الإطار المؤسساتي) يستجيب لمتطلبات بيئته، ويرتكز على أساليب إدارة الأعمال وتعزيز اللامركزية الإدارية في كل المستويات إلى جانب قطاع خاص فعال".

3. مبادئ الحوكمة والعلاقة فيما بينها:

يعكس اختلاف اتجاهات المفكرين والمؤسسات الدولية حول تعريف الحوكمة تباين اجتهاداتهم ومحاولاتهم لتحديد المبادئ والمركّزات التي يقوم عليها هذا المفهوم المتداخل والمهم في نفس الوقت. سوف نركز في هذا الجانب على المبادئ التي هي محل اتفاق بين أغلب الباحثين والمؤسسات الدولية، وتتناسب مع هدف الوصول الى بناء مفهوم إجرائي لحوكمة السياسات العامة البيئية.

13 المشاركة: participation هي اعتراف بحق المواطنين كي يسهموا في شؤون الحكم وتوسيع خياراته، وبذلك تعبر المشاركة عن إرادة الحكومة في إدماج جميع الأطراف (الرسمية وغير الرسمية) في المساهمة في الحياة العامة للمجتمع عبر زيادة مساهمتهم في صياغة السياسات العامة واتخاذ القرارات ذات التأثير في حياتهم. (الفهداوي و شريف، 2008، صفحة 18)

فالمشاركة بهذا المعنى تمثل أهم مبادئ الحوكمة لأنها تشكل ركيزة أساسية لإدماج المواطنين في عملية رسم السياسات العامة في مختلف المجالات المرتبطة بحياتهم، ويتحقق بذلك التفاعل بين الفواعل الرسمية والفواعل غير الرسمية في مجال صياغة وتنفيذ السياسات العامة.

2.3 الشفافية Transparency تتمحور حول حق المواطنين في الوصول الى المعلومات، وتستلزم نشر المعلومات والافصاح المنتظم حول ما يفترض بموظفي الحكومة ومؤسساتها أن يفعلوا وماذا يفعلون بالفعل، وتحدد المسؤوليات، وتقوم أيضا على تعميم المعلومات المتعلقة بحقوق المواطنين والخدمات التي تحق لهم، وسبل الحصول على تلك الحقوق. (البنك الدولي، 2004، صفحة 24)

ويشير هذا الى أن معنى الشفافية يقوم على إتاحة المعلومات بطريقة منتظمة ومباشرة من جهة وتوفير كل آليات وسبل الحصول عليها من جهة أخرى، وترتبط هذه المعلومات بحقوق المواطنين والخدمات المتاحة لهم، وتساهم في فهم آليات صنع القرار وتمكّن من مراقبة عمل الأجهزة التي تقوم بتنفيذ هذا القرار، بمعنى أن هذه المعلومات ضرورية للمشاركة في صياغة القرار وتنفيذه على السواء.

3 المساءلة Accountability: تعتبر المساءلة إحدى المبادئ الأساسية في تحقيق أهداف الحوكمة المرتبطة بالسياسات العامة، فهي تمثل عمل تقويمي هام للمؤسسات المسؤولة عن صياغة هذه السياسات وتنفيذها، ومحاسبتها ومتابعتها من طرف الجهات المخول لها ذلك. وهناك من يراها بأنها واجب المسؤولين مهما كانت مناصبهم، وهي ضرورة ملحة للإصلاح وفق أطر وأنساق توجب خضوع صنع القرار وأصحاب المناصب الإدارية والسياسية أمام مساءلة كل الجهات المعنية والمتأثرة بقراراتهم. (سالك، 2014، صفحة

3.4 كفاءة الجهاز الإداري Efficiency: يقصد بالكفاءة حسن استخدام الموارد بجدارة للحصول على أفضل المخرجات كما وكيفا وبأقل التكاليف، بمعنى تلبية حاجيات جميع أفراد المجتمع من خلال الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد. (أبرادشة، 2014، صفحة 71) وتتحقق كفاءة الجهاز الإداري من خلال تفعيل مبدأ توزيع السلطات (اللامركزية) على المناطق الجغرافية للدولة، بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الافراد داخلها. (بوجحفة، 2014، صفحة 122)

بمعنى أن كفاءة الجهاز الإداري في إطار نسق الحوكمة تتجسد من خلال الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد وتنميتها، والاهتمام بالعنصر البشري من جهة، إضافة الى اعتماد اللامركزية الإدارية بما يمكن من توزيع السلطات ويساعد في تحقيق المشاركة والمساءلة والشفافية من جهة أخرى.

استنتجا مما سبق يمكن القول أن هذه المبادئ تشكل نسقا نظريا وعمليا يمكن من ترشيد السياسات العامة للدولة، ويظهر ذلك جليا بالنظر الى ما تتيحه من آليات تهدف الى إدماج جميع الفواعل المجتمعية في عملية صنع القرار العام، وما يتطلبه ذلك من معلومات سواء حول هذا القرار أو ما يتعلق بتنفيذه ومتابعته، بالإضافة الى نجاعة الجهاز الإداري المسؤول على تنفيذ هذه السياسات.

ثالثا: نحو بناء مفهوم حوكمة السياسات العامة البيئية.

بعد استعراض أهم العناصر المرتبطة بمفهوم السياسة العامة البيئية ومفهوم الحوكمة، تنتجه الدراسة نحو بناء مفهوم حوكمة السياسات العامة البيئية باعتباره مفهوم مركب من المفهومين السابقين.

1. الحوكمة وترشيد السياسات العامة

إن أهم ما تم التوصل إليه من خلال عرض أسباب ظهور مفهوم الحوكمة، ومناقشة أهم التعريفات التي تناولته، هو التأكيد على أن السياسات العامة الرشيدة هي نتاج عملية تفاعلية بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية في الدولة، ويشكل هذا جوهر تعريف الحوكمة كآلية تركز على تقليص دور الدولة في صنع وتنفيذ السياسات العامة، والاتجاه نحو اعتبارها فاعلا كباقي الفواعل الأخرى ضمن إطار مفهوم جديد يشير إلى وجود أكثر من تنظيم فاعل في صنع السياسة العامة. يطلق على هذا المفهوم شبكة السياسة (policy Network)، حيث يعكس التغيرات الحقيقية في بنية العملية السياسية، بوصفها نظاما مفتوحا لإنتاج سياسات مشتركة. (عبد القادر، 2014/2013، صفحة 61) ويتم وضع السياسات العامة في إطار تعاون هادف بين الدولة والجهات الفاعلة في المجتمع، وتمثل هذه الجهات الفاعلة المصالح المنظمة التي يعملون من خلالها في إطار مؤسسي تحدده الدولة. (Moschitz & Stolzc, 2010, pp. 2-3)

في ظل هذا المعنى ينبغي مفهوم الحوكمة باعتبارها عملية تنسيقية لكل الجهود الرسمية وغير الرسمية، ووسيلة للتفاوض حول الأهداف الجماعية في بيئات مجزأة وغير أكيدة. (عباسي، 2010، صفحة 117) وتُحقق الحوكمة بذلك أهمية كبيرة في ترشيد السياسات العامة، لأنها تعبر عن أسلوب صنع السياسات والاهتمام بالكفاءة الإدارية، والتركيز على القيم الديمقراطية مثل سيادة القانون، حرية الرأي، المساءلة وغيرها، كما تتيح لمنظمات المجتمع المدني رعاية مصالح المجتمع والحد من تسلط الدولة، وتعمل على إشراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بتنظيم جماعات ذات قوة ونفوذ للتأثير في السياسات العامة. (زياني و بن سعيد، 2009، صفحة 37)

2. دور الحوكمة في ترشيد السياسة العامة البيئية:

تحقق الحوكمة كآلية لترشيد السياسة العامة البيئية باعتبارها جزء من السياسة العامة للدولة ما يلي:
 . مشاركة واسعة لأصحاب المصالح في عمليات صياغة القرارات البيئية وتنفيذها، يتم من خلالها تحديد الأولويات وتخصيص الموارد اللازمة. وتساهم هذه المشاركة بدورها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مشاركة جميع الفواعل في عملية التخطيط لسياسات التنمية وتنفيذها. (مسعودي، 2017، الصفحات 379-382)

. الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة وحمايتها من التلوث، لذلك تعتبر الحوكمة شرطا لتحقيق التنمية المستدامة. (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 1997، صفحة 05)

. الالتزام بالتسيير الشفاف في إطار المساءلة. (رابحي و بن يكن، 2018، صفحة 497)

. توزيع المسؤوليات على جميع الأطراف المسؤولة عن البيئة، وتقوية الاتصال وتعزيز الثقة فيما بينها. (حميد، 2017، صفحة 201)

. تطوير الإدارة البيئية من إدارة تقليدية الى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين، وتستخدم الآليات الحديثة لتحقيق الأهداف بكل شفافية ومسؤولية. (عبد القادر ح.، 2011/2012، صفحة 26)

. بناء رؤية استراتيجية مشتركة لحماية البيئة، مبنية على وجهات نظر مختلفة ومتقاطعة الأهداف، تهدف الى تحقيق شروط التنمية المستدامة. (رابحي و بن يكن، 2018، صفحة 501)

وتكفل الحوكمة بذلك ترشيد السياسة العامة البيئية من خلال أبعادها السياسية والاقتصادية والإدارية، فالبعد الاقتصادي يتعلق بعمليات صنع القرار الذي يؤثر على الأنشطة الاقتصادية للدولة وعلاقته

بالاقتصاديات الأخرى، اما البعد السياسي فيرتبط بعملية صنع القرار وصياغة السياسات، في حين أن البعد الإداري فهو نظام تنفيذ السياسات. (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 1997، صفحة 08)

3 - تعريف حوكمة السياسة العامة البيئية:

انطلاقاً من معنى الحوكمة المبني على ضرورة المشاركة المجتمعية الفعالة، بما يضمن انخراط المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية صياغة القرارات البيئية وتنفيذها، و ما تتطلبه من وجود إدارة حديثة وذات كفاءة عالية، وقواعد الشفافية والمساءلة، يمكن صياغة تعريف إجرائي لمفهوم حوكمة السياسة العامة البيئية كما يلي:

ينصب مفهوم حوكمة السياسة العامة البيئية على تفعيل (ترشيد) السياسة العامة البيئية وفق المعايير التي تؤثر على طبيعة وكيفية اتخاذ القرار البيئي، بما يستجيب لمواجهة المشكلات البيئية الآنية والمستقبلية وتحقيق التنمية المستدامة، وفي سياق الدور المحوري للحكومة في صياغة السياسة العامة البيئية توفر الحوكمة الآليات والوسائل التي تتيح لمختلف الفاعلين الاجتماعيين التأثير في عمليات صنع القرار البيئي. وتمثل بذلك حوكمة السياسة العامة البيئية أداة لتوجيه كل الجهود والتنسيق بين كل القطاعات المختلفة، فهي تنطوي على تحديد من يتخذ القرار البيئي؟ وما هي آليات تنفيذه ومتابعته؟

وبالمجمل المفيد فإن مفهوم حوكمة السياسة العامة البيئية ينبغي على اعتبار تأثير مبادئ الحوكمة على ترشيد القرار البيئي وجعله أكثر استجابة لمتطلبات حماية البيئة بمختلف أنظمتها، من خلال العمليات والهياكل والقواعد المرتبطة بذلك، فيشمل هذا المفهوم إضافة الى المشاركة إصلاح الإدارة البيئية المسؤولة عن التنفيذ ووضوح قواعد الشفافية والمساءلة، وسيادة القانون، وينعكس ذلك على الإدارة الرشيدة للموارد المتاحة وحماية العناصر البيئية في إطار التنمية المستدامة.

فهو يركز على جوانب مهمة تتمثل في:

. ترشيد القرار البيئي من خلال الآليات التي تتيحها الحوكمة.

. وجود إدارة فعالة وذات كفاءة عالية للتنفيذ.

. توفير آليات المتابعة والتقييم.

خاتمة:

استنتاجاً مما تناولته الدراسة، تتضح معالم بناء مفهوم حوكمة السياسة العامة البيئية من خلال النتائج

التالية:

➤ تمثل السياسة العامة البيئية مجالا لتدخل الدولة في مجال البيئة، من خلال تنظيم النشاط الإنساني وضبط علاقته مع البيئة، ويتمشى ذلك مع الاستغلال الرشيد لإمكاناتها وعناصرها الطبيعية بهدف حماية الانسان واستدامة التنمية، مما يضيفي على السياسة البيئية بعدا مفاهيميا تتميز من خلاله بخصائص وتعمل في إطاره على تحقيق اهداف معينة، فالسياسة العامة البيئية أداة لمعالجة المشاكل البيئية الراهنة والمستقبلية في إطار التكامل بين كل القطاعات، وتعتمد في ذلك على أدوات مرنة تهدف الى تعديل السلوك البيئي، وخلق تنظيمات رسمية وغير رسمية لتنفيذ القرارات البيئية.

➤ إن مفهوم الحوكمة كأداة لترشيد السياسات العامة ينطوي على تعزيز آليات الإدارة الحقيقية للموارد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كتعزيز المشاركة في صنع القرارات، وإصلاح الإدارة المسؤولة على تنفيذ هذه القرارات.

➤ رغم تعدد المفاهيم المقاربة لمعنى الحوكمة وتباين وجهة نظر الباحثين والمؤسسات الدولية حول مضامين هذا المفهوم، بما يوحي بصعوبة التوصل الى نموذج موحد يمكن الاعتماد عليه في ترشيد السياسة البيئية، إلا أنه يمكن الوصول الى منظومة معرفية تحدد عناصرها مبادئ الحوكمة التي تمكن من المشاركة في صنع القرار، ومتابعة تنفيذه. وهنا يمكن الحديث عن مبادئ المشاركة والمساءلة والشفافية، إضافة الى الرؤية الاستراتيجية وسيادة القانون، مما يحقق فعالية السياسة العامة البيئية في معالجة المشكلات البيئية.

➤ وتشكل هذه المنظومة المعرفية إطارا نظريا تتفاعل من خلاله مبادئ الحوكمة، بما يكسب هذه المنظومة إمكانية التطبيق الاجرائي على ترشيد السياسة البيئية، والقدرة على تقييم نجاعتها. ويتبلور بذلك مفهوم حوكمة السياسة العامة البيئية.

وتبعا لهذه النتائج نقترح بعض التوصيات التي من شأنها ان تساهم في ترشيد السياسة العامة البيئية من حيث نجاعة القرار البيئي والارتقاء باستراتيجيات تنفيذه، مما يساعد على وضع خطوات نظرية ومعرفية من اجل التطبيق الاجرائي لمفهوم حوكمة السياسة العامة البيئية، وتمثل في:

➤ إيجاد الشروط القانونية والتنظيمية الضرورية لتحقيق تكامل السياسة العامة البيئية، وتفعيل استراتيجية وطنية موحدة ومشتركة لتوجيه كل القطاعات التي لها علاقة بالبيئة.

➤ ان تعزيز مكانة الدولة في صنع وتنفيذ السياسة العامة البيئية ينسجم مدى قدرتها على إدماج وتنظيم كل الفواعل من اجل تحقيق اهداف التنمية، مما يستلزم توفير الإطار القانوني لتطوير آليات المشاركة والمتابعة وتوفير كل المعلومات اللازمة لذلك.

➤ القيام بكل الإصلاحات الضرورية لتعزيز دور الفواعل المجتمعية (المجتمع المدني والقطاع الخاص) في المشاركة في صنع السياسات البيئية، ومتابعة مدى تنفيذها.

➤ عصنة الجهاز الإداري المسؤول عن تنفيذ السياسة العامة البيئية، بإدخال أساليب إدارة الاعمال في التسيير، والانفتاح على المحيط، والاستفادة من مزايا التطور التكنولوجي خاصة في مجال الاتصال وتقديم المعلومات.

قائمة المراجع:

- 1-Anton SHKARUBA, & all, principles of environmental policy: local Eropean and global perspectives,(Pskov: publishing house of Pskov State University, 2018.
- 2- Beate Kohler-Koch ,& Berthold Rittberger, Review Article: The Governance Turn in EU Studies, journal of common Market Studies, Vol 44,N° 01,2006 .
- 3- Charles Tournier, Le Concept de Gouvernance en SciencePolitique, journal de pape politico, vol 01, N° 12, 2007.
- 4- Heidrun Moschitz, & Matthias Stolz, The infiuence of Policy Networks on Policy Output A comparison Farming Policy in The Czech Republic and Poland, journal of Food Policy,Vol 35, 2010.
- 5- Hermet Elsenhans, The Political Economy of Good Governance, journal of Developing Societies, Vol 17,N° 02, 2001.
- 6- Isabelle Johnson, La Gouvernance: ver un Redéfinition du Concept, (Canada: Agence Canadienne de développement international), 1997.
- 7- Isabelle Lacroix, & Pier-Olivier St Amoud, La Gouvernance: tenter une définition, journal cahiers de recherche en politique appoliquée, Vol I,N 03,2012.
- 8- Jon Pierre, Introduction: Understanding Governance in Pierre J, (ed) Debating Governance: Authority, Steering and democracy,(New york: Oxford University press,2000).
- 9- Mohammed Amine Mehd KHELLADI, Politiques D'environnement et comportement Ecologique des enterprises Algériennes, thèse de Doctorat, Faculté des sciences économiques des sciences de gestion et des sciences commerciales, Université d'oran, Algérie, 2011/2012.
- 10- Peter Blunt, Reconceptulizing Governance, (New York: UNDP,1997).
- 11- Tracey Strange, & Anne Bayley, Le Développement Durable à La

Croisée de L'économie de la Société et de l'environnement, (Paris: Editions OCDE, 2008).

- 12- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا. إدارة حكم أفضل لاجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة. (بيروت: دار الساقى، 2004).
- 13- أمال الذهبي، و محمد بن الدين، فواعل السياسة البيئية لدعم توجه الدولة نحو ارساء مفهوم التنمية المستدامة بالجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 03، 2020.
- 14- أمنة فلاح، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011/2010.
- 15 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة: وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (نيويورك: برنامج الامم المتحدة الإنمائي، 1997).
- 16- بوزيد سايح، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013/2012.
- 17- جيمس أندرسون، صنع السياسة العامة، ترجمة عامر الكبيسي، (عمان: دار المسيرة، 1999).
- 18- حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية: دولة مؤسسات، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000).
- 19- حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012/2011.
- 20- حمزة عبد القادر، ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014/2013.
- 21- خيرة بن عبد العزيز، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري، مجلة المفكر، العدد 08، 2012.
- 22- خيرة بن عبد العزيز، الحكم الراشد بين الفكر الاسلامي والغربي: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2014/2013.
- 23- راوية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في افريقيا: دراسة تحليلية لمباردة النيباد،(القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2005).
- 24- رشيد مسعودي، المشاركة البيئية للجمعيات في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة آفاق للعلوم، ج1، العدد 08، 2017.
- 25- رشيدة بوجحفة، الحكم الراشد ودوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، مجلة

- القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 02، العدد 04، 2014.
- 26- سامح فوزي، الحوكمة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 10، 2005.
- 27- سلوى الشعراوي، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكالية نظرية، مجلة المستقبل العربي، العدد 249، 1999.
- 28- سلوى الشعراوي، و آخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، (القاهرة: مركز الدراسات واستشارات الادارة العامة، 2001).
- 29- صالح زياني، و مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وتطبيقات وإشكالات، (باتنة: دار قانة للنشر والتوزيع، 2009).
- 30- صالحيحة بوذريع، دور السياسات البيئية في ردع وتخفيف المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 17، 2017.
- 31- عارف صالح مخلف، الادارة البيئية: الحماية الادارية للبيئة، (عمان: دار اليازوري، 2007)
- 32- عبد السلام مصطفى عبد السلام، البيئة ومشكلاتها والتربية البيئية والتنمية المستدامة، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2011)
- 33- عبد النور ناجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر: دراسة حالة الاحزاب السياسية، مجلة المفكر، المجلد 03، العدد 01، 2008.
- 34- عشور طارق، مقارنة التسيير العمومي الجديد كآلية لتدعيم وتعزيز تنافسية وكفاءة المنظمات الحكومية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 01، 2011/2012.
- 35- علي عبد السميع حميد، تجسيد الحوكمة في الادارة الحضرية، مجلة واسط للعلوم الهندسية، مجلد 5، العدد 1، ج1، 2017.
- 36- غنية ابرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010/2009.
- 37- فريد أبرادشة، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.
- 38- فهمي خليفة الفهداوي، و أنور أثير شريف، الادارة العامة المعاصرة من منظور الحاكمية العامة الجيدة: دراسة معرفية ومقاربة تأصيلية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 08، 2008.
- 39- لخضر راجحي، و عبد المجيد بن يكن، الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 01، 2018.

- 40- محمد الابرش، السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2017.
- 41- مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، (دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر، 2013).
- 42- مصطفى بابكر، السياسات البيئية، سلسلة جسر التنمية العدد 25، 2004.
- 43- نادية صالح حمدي، الادارة البيئية: المبادئ والممارسات، (القاهرة: بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003).
- 44- نبيلة سالك، دور آليات الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، العدد 06، 2014.
- 45- نعمان عباسي، الحكم الراشد وأولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 10، 2010.
- 46- وفاء رايس، و ليلي بن عيسى، الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الادارة العمومية الجزائرية، الملتقى الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، يومي 25-26 نوفمبر 2013، جامعة ورقلة، الجزائر.